



Distr.
GENERAL

A/36/140
27 March 1981
ARABIC
ORIGINAL; ENGLISH/SPANISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون
البند ٩١ (ب) من القائمة الأولية*

التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة
القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

مشروع مدونة لآداب مهنة الطب

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا - مقدمة	
ثانيا - الردود الواردة من الحكومات	
اوروغواي	
ثالثا - الردود الواردة من الوكالات المتخصصة	
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	
رابعا - الردود الواردة من المنظمات غير الحكومية	
النقابة الدولية لاتحادات الشرطة	
الجمعية الطبية العالمية	

المرفق : مشروع مبادئ آداب مهنة الطب المتعلقة بدور العاملين في الحقل الصحي
في حماية الأشخاص من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية
أو اللاإنسانية أو المهينة

أولا — مقدمة

١ — أعد هذا التقرير عملاً بالفقرة ١ من قرار الجمعية العامة ١٧٩/٣٥ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠. وقد رجحت الجمعية العامة، بهذا القرار، من الأمين العام أن يجدد طلبه إلى الدول الأعضاء، والوكالات المتخصصة المعنية، والمنظمات الدولية الحكومية المهتمة بالأمر والمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المهتمة بالأمر، التي لم ترد بعد على مذكرته السابقة، أن تبدي تعليقاتها واقتراحاتها على مشروع مدونة آداب مهنة الطب الذي أعدته منظمة الصحة العالمية، وأن يقدم تقريراً منقحاً إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٨١ وإلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين.

٢ — ومما يذكر أن قرارات الجمعية العامة ٣٢١٨ (د - ٢٩) و ٣٤٥٣ (د - ٣٠) و ٨٥/٣١ قد دعت منظمة الصحة العالمية إلى إعداد مشروع مدونة لآداب مهنة الطب فيما يتعلق بحماية الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٣ — ونظرت الجمعية العامة، في دورتها الرابعة والثلاثين، في المذكرة (A/34/273)، رفع بها الأمين العام إلى الجمعية العامة تقرير منظمة الصحة العالمية عن تطور مدونات آداب مهنة الطب. وفي القرار ١٦٨/٣٤ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، أشارت الجمعية العامة إلى أن المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية قد أيد المبادئ الواردة في تقرير مديره العام بشأن تطور مدونات آداب مهنة الطب، وأنه قد رجا من مديره العام أن يحيل ذلك التقرير إلى الأمين العام للأمم المتحدة. ورجت الجمعية العامة أيضاً من الأمين العام أن يعمم مشروع مدونة آداب مهنة الطب على الدول الأعضاء والمنظمات المتخصصة المعنية والمنظمات الدولية الحكومية المهتمة بالأمر والمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المهتمة بالأمر، لبدء تعليقاتها واقتراحاتها عليه، وأن يقدم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين.

٤ — وبعد أن نظرت الجمعية العامة في هذه التعليقات (A/34/372)، جددت، بالقرار ١٧٩/٣٥ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، طلبها بشأن التعليقات، ورجت من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر في مشروع المدونة في دورته التالية، واضعاً في الاعتبار التعليقات والتوصيات المقدمة، بغية تقديم مشروع المدونة إلى الجمعية العامة لاعتمادها في دورتها السادسة والثلاثين. وقررت الجمعية العامة النظر في هذه المسألة مرة أخرى في دورتها السادسة والثلاثين.

٥ — وعملاً بالفقرة ١ من القرار ١٧٩/٣٥، يتضمن هذا التقرير موجزاً للردود الواردة حتى ١٥ آذار/مارس ١٩٨١. أما الردود التي وردت بعد ذلك فسيُفرد لها موجز في شكل إضافات

لهذه الوثيقة . وتسهيلا للأمر يستنسخ نص مشروع مدونة آداب مهنة الطب الذي قدمته منظمة الصحة العالمية في شكل مرفق لهذه الوثيقة .

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

أوروغواي

[الأصل : بالاسبانية]
[١٢ آذار/مارس ١٩٨١]

تود حكومة أوروغواي ان تقرر ان المبادئ الواردة في مشروع مدونة آداب مهنة الطب لا تضيف اى جديد الى التشريع الوطني ولا هي تتعارض معه ، وانه ليس هناك لهذا السبب ما يمنع من مشاركتها مع الآخرين . بيد ان المرء لا يسعه الا ان يندهش من ان مشروع التحليلات لم تذكر فيه كلمة واحدة عن انتهاك آداب مهنة الطب حينما يعني مثل هذا الانتهاك تواطؤ مهنة الطب مع الارهاب المخرب ، الأمر الذي يتعارض بطبيعة الحال مع ايسر مبادئ الكرامة الانسانية المعترف بها في الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

وانطلاقا من ذلك تقترح حكومة أوروغواي اضافة قاعدة جديدة الى مشروع مدونة آداب مهنة الطب ، هي : " يعد انتهاكا صارخا لمبادئ آداب مهنة الطب الاشتراك الفعلي أو السلبي فيما يتعلق بتعذيب الأشخاص الذين يقعون ضحايا للارهاب التخريبي حتى عندما يتولى الأطباء العناية بصحة هؤلاء الضحايا ولا يبلغون السلطات بذلك على الفور في هذه الحالة الأخيرة " .

ثالثا - الردود الواردة من الوكالات المتخصصة

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

[الأصل : بالانكليزية]
[٤ آذار/مارس ١٩٨١]

ليس لدى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة* أى تعليق تقدمه على نص مشروع مدونة آداب مهنة الطب ، ولكنها تؤيد مبدأ وضع مدونة من هذا القبيل تأييدا تاما .

رابعاً — الردود الواردة من المنظمات غير الحكومية

النقابة الدولية لاتحادات الشرطة

[الأصل : بالانكليزية]

[٢٤ شباط/فبراير ١٩٨١]

- ١ — أكدت النقابة الدولية لاتحادات الشرطة مراراً وتكراراً ان الشرطة يتحتم عليها احترام حقوق الانسان للمواطن وان تكفل ألا تتخذ ضده أى اجراءات لانسانية .
- ٢ — وقد بحث الاتحاد التدابير ذات الطابع الطبي وأشار الى انه يتوقع ان تمنح الشرطة لكل سجين الدعم الطبي اللازم لصيانة حالته الجسمانية .
- ٣ — ويؤيد الاتحاد تماماً مشروع مواد آداب مهنة الطب .

الجمعية الطبية العالمية

[الأصل : بالانكليزية]

[١١ شباط/فبراير ١٩٨١]

- ١ — تشير الرابطة الطبية العالمية الى انها قد اعتمدت بالاجماع ، في عام ١٩٧٥ ، اعلان طوكيو (١) الذى يتضمن مبادئ توجيهية للأطباء فيما يتعلق بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة المتصلة بالاحتجاز والسجن . وفي رأى الجمعية أن اعلان طوكيو لا يترك مجالاً للشك ولا امكانية لحدوث شبهة . فديماجته تسمو بالمشكلة الى مرتبة الاخلاقيات البحتة . وانها لميزة للطبيب ان يمارس الطب لخدمة البشرية ، وان يحفظ ويعيد الصحة البدنية والعقلية دونما تمييز للأشخاص ، وان يريح ويخفف من آلام مرضاه . وعليه ان يظهر دائماً أقصى احترام للنفس البشرية حتى لو كان تحت التهديد ، وألا يستخدم أى معرفة طبية فيما يتعارض مع القوانين الانسانية . ولا غرض هذا الاعلان ، يعرف التعذيب بأنه الاحداث المقصود أو المخطط أو الجائر للآلام البدنية أو العقلية من قبل شخص أو أكثر ، يعمل من تلقاء ذاته أو بناءً على أوامر سلطة ما ، لكي يجبر شخصاً آخر كي يقدم معلومات أو يقر باعتراف أو لأى سبب آخر .

(١) انظر A/34/273 ، المرفق .

٢ — والنظرية التي يدافع عنها مجلس المنظمات الدولية للعلوم الطبية ، والواردة في مشروع المدونة الذي ايدته منظمة الصحة العالمية ، تتسم بقدر من المرونة أكبر بكثير مما يتسم به اعلان طوكيو ، ولا سيما في تعريف التعذيب ودور الطبيب الذي يواجهه ، وموقف الطبيب ازاء التغذية القسرية لمن يضربون عن الطعام . وفي رأى الرابطة ، ان وثيقة المجلس تتضمن " مواضع غامضة " تسمح بتفسيرات يمكن ان تكون مضرّة بالأشخاص الذين يتعرضون للتعذيب ، ان ان تطبيق بعض الأحكام سيترك ، على ما يبدو ، لتقدير ما يسمى بـ " السلطات " القائمة بالاعتقال .

.../...

المرفق

مشروع مبادئ آداب مهنة الطب المتعلقة بدور العاملين في الحقل الصحي في حماية الأشخاص من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

الجزء الأول - المبادئ المقترحة

من المقترح ان يستكمل اعلان طوكيو للجمعية الطبية العالمية والمعايير
الدنيا لقواعد معاملة السجناء التي وضعتها الأمم المتحدة - بالمبادئ
التالية لآداب مهنة الطب للأطباء ذوي الصلة الاكلينيكية بالسجناء
أو المعتقلين .

أولا - يتمتع السجناء والمعتقلون بنفس حقوق الحماية الصحية والعلاج من الأمراض التي يتمتع بها
المواطنون الأحرار

ثانيا - يعتبر انتهاك آداب مهنة الطب ان يشترك الأطباء بفاعلية أو سلبية في أى شكل
من أشكال التعذيب المحددة في المادة الأولى من اعلان حماية جميع الأشخاص من أن يتعرضوا
للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ، الذي اعتمدته
الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ ، وفيما يلي نصه :

١ - من أجل أغراض هذا الاعلان ، فان التعذيب يعني أى اجراء ينجم عنه ألم شديد
أو معاناة ، سواء بدنية أو عقلية ، ويوجه عن قصد من قبل أو بتحريض من موظف
عام نحو شخص ما بغرض الحصول منه أو من طرف ثالث على معلومات أو اعترافات
أو بفرض معاقبته على عمل اقترفه أو يشتبه في انه اقترفه ، أو بفرض تخويله هو
أو أشخاص آخريين . وهو لا يشمل الألم أو المعاناة الناتجة فقط عن العقوبات
القانونية ، سواء كانت متصلة فيها أو عرضية ، بالمدى الذي يتفق مع المعايير
الدنيا لقواعد معاملة السجناء .

٢ - يكون التعذيب شكلا خطيرا ومتعمدا من المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير
الإنسانية أو المهينة .

ثالثا - ويعتبر كذلك انتهاك آداب مهنة الطب ان يدخل الأطباء في أى علاقة أخرى بالسجناء
أو المعتقلين لا تكون علاقة طبية بمعنى أن يكون غرضها حماية وتحسين صحة السجناء أو المعتقلين
ويحيط بهذا المفهوم خارج محيط السجن .

رابعاً — ويستتبع ذلك أنه يعتبر انتهاكاً لآداب مهنة الطب إذا استخدم الأطباء معرفتهم ومهاراتهم من أجل المساعدة في طرق الاستجواب أو ليشهدوا بأن السجناء أو المعتقلين يصلحون لتوقيع أى شكل من أشكال العقوبة التي قد تحدث تأثيراً سيئاً على صحتهم البدنية أو العقلية .

خامساً — لا يعد اشتراك الأطباء في أى إجراء لتقييد السجناء أو المعتقلين متمشياً مع آداب مهنة الطب ما لم يتقرر ذلك بمقتضى معايير طبية صرفة وكان ضرورياً لصحة وأمان المسجون نفسه ، و/أو زملائه من المساجين أو المعتقلين أو حراسه .

سادساً — لا ينبغي مخالفة المبادئ السابقة في حالة الطوارئ العامة أو لأى سبب آخر مهما كان . ومع ذلك ، ففي المواقف التي قد يضطر فيها الأطباء تحت الإكراه أن ينتهكوا حرفية المبادئ السابقة فإن تصرفاتهم يجب أن تملئها الرغبة في حماية المسجون أو المعتقل والاقبال إلى أدنى حد ممكن الآثار الضارة بالصحة لأى معاملة أو عقوبة قاسية أو غير إنسانية أو مهينة يكونون عاجزين عن منعها .
